

التاريخ الإيراني ومفترق الطرق



ريتشارد هاس

النووي.

ومن أجل تجنب الخيار الصعب المتمثل إما في التعايش مع إيران المسلحة نووياً أو مهاجمتها، فقد سعى الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومعهم ألمانيا إلى استئناف المفاوضات من أجل الحد من حجم البرنامج النووي الإيراني ووضعه تحت الإشراف الدولي. أما روسيا والصين اللتان تزعمان أنهما تعارضان امتلاك إيران للأسلحة النووية، فقد أصبحتا الآن تحت ضغوط تطالبهما بدعم عقوبات جديدة وأكثر قوة من أجل دعم احتمالات عدم تمكن إيران من امتلاك الأسلحة النووية، ولكن إذا استعنا بالتاريخ كمرشد لنا، فسوف يتبين لنا أن حتى العقوبات القوية قد لا تكون كافية لإقناع حكام إيران بالتفاوض بشكل بناء وقبول فرض القيود على أنشطتها النووية.

وهذه الاعتبارات تزيد من احتمالات قيام المحاولات الرامية إلى تحقيق مستقبل بديل: أو إيران التي تتمتع بقيادة سياسية أكثر اعتدالاً في الداخل والخارج، وأكثر ميلاً إلى التخلي عن تصنيع السلاح النووي أو أي شيء يمت له بصلة قريبة.

وبالإضافة إلى توفير حياة أفضل لسبعين مليون إيراني، فإن حدوث التغيير السياسي في إيران من شأنه أن ينعكس كلاً من حماس وحزب الله، وبالتالي يعزز من قوة الموقف النسبي للمعتدلين في الضفة الغربية وغزة ويحسن إلى حد كبير من أفاق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، كما أن وجود إيران المعتدلة من شأنه أن يحمل تركيا على إعادة النظر في حؤولها الأخير بعيداً عن القرب وأن يدفع سوريا أيضاً إلى إعادة النظر في توجهاتها في السياسة الخارجية، وهو ما من شأنه أن يخلق فرصة حقيقية للتوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل ودمشق، فضلاً عن ذلك فسوف تتحسن إلى حد كبير احتمالات ظهور العراق كدولة ناجحة تعيش في سلام مع نفسها ومع جيرانها.

من النادر في التاريخ أن تنشأ مثل هذه المسارات المختلفة - الممكنة في نفس الوقت - من نقطة واحدة مشتركة، ولكن ليس من الصعب رغم ذلك أن نقرر أي المسارات أفضل. ولهذا السبب فإن الأمر يتطلب اتخاذ تدابير إضافية لتحسين احتمالات التغيير السياسي القادر على جلب الحكومة الإيرانية المستعدة للتعايش السلمي مع شعبيها وجيرانها، ومثل هذه التدابير تشمل على مساعدة حركة الخضر حتى تتمكن من الوصول إلى الإنترنت، وفرض العقوبات الإضافية التي تستهدف الحرس الثوري، والدعم العلني للحقوق السياسية والقانونية للشعب الإيراني.

من المرجح أن يقاوم بعض الأفراد والحكومات هذه الاقتراحات، من منطلق افتقارهم بأن مثل هذا التدخل يشتمل على انتهاك غير مبرر لسيادة إيران، ولكن في عالم اليوم الذي يحكمه العولمة، فإن ما يحدث في إيران ليس مجرد شأن إيراني داخلي، إن الحكومة الإيرانية لديها الحق في الحصول على الطاقة النووية من أجل توليد الكهرباء، ولكنها لا تحتاج إلى سلاح نووي، وهي أيضاً ملزمة تجاه جيرانها والمجتمع الدولي (بالاتفاق عن دعم الإرهاب على سبيل المثال) ومواطنيها، ولا ينبغي للعالم أن يقف موقف المتفرج في حين يفشل النظام الإيراني في الوفاء بالتزاماته، خدمة خاصة من بروجيكت سنديكيت للاعمار والاقتصاد

نيويورك - إن التاريخ نادراً ما يتكشف بسلسلة أو على نحو متساو، بل إن التاريخ كثيراً ما تتخلله تطورات وأحداث كبرى - مثل الحروب، والاضطرابات، والظفرات - تخلف آثاراً تظل محسوسة لسنوات.

وبعد واحد وثلاثين عاماً من اندلاع الثورة التي أطاحت بالشاه ووليت الحكم الإسلامي إلى إيران، أصبحت الآن عند واحد من تلك المنعطفات، لا شك أننا لا نعرف شيئاً عن درجة أو اتجاه أو سرعة التغيير، ولكن ما نعرفه على وجه اليقين هو أن ما يحدث في إيران سوف يؤثر جوهرياً على منطقة الشرق الأوسط برمته وما هو أبعد منها، وليس فقط على إيران وحدها.

ومن بين التوقعات المحتملة لمستقبل إيران أن يكون ذلك المستقبل مجرد امتداد لما هو قائم بالفعل، أو بعبارة أكثر دقة إيران التي يحكمها رجال الدين المحافظون والحرس الثوري العدواني، الذي سوف تكون له اليد العليا على نحو متزايد، وسوف يستمر النظام الإيراني في قمع معارضيه المحليين بوحشية، والتدخل في شؤون العراق وأفغانستان، وتسليح وتمويل حزب الله وحماس، وفي المقام الأول من الأهمية، تنمية القدرة على تصنيع الأسلحة النووية والوسائل اللازمة لإيصالها إلى أهدافها.

إن مثل هذا المستقبل من شأنه أن يقدم للعالم خياراً عصبياً، فإما الإيعان لفكرة امتلاك إيران للقبلة النووية أو القدرة على جمعها بسرعة، أو شن هجوم عسكري وفائي لتدمير القدر الأعظم من البرنامج النووي الإيراني، ويكاد يكون في حكم المؤكد أن ظهور إيران باعتبارها دولة مالكة للأسلحة النووية من شأنه أن يغري العديد من البلدان المسلمة السنية الرئيسية (تركيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، على سبيل المثال) بالشروع في تنفيذ برامج سريعة لحيازة أو تصنيع الأسلحة النووية، ولا شك أن الشرق الأوسط الذي يشتمل على عدة دول تمتلك الأسلحة النووية بشكل وصفة أكيدة للكارتة.

ويعد الهجوم المسلح من جانب الولايات المتحدة، أو إسرائيل، أو الدولتين معاً، على المنشآت النووية الإيرانية خياراً آخر، ولكن من بين سلبات هذا الاحتمال أن إيران سوف تنتقم على الأرجح من خلال ضرب مصالح الولايات المتحدة والعالميين الأميركيين في العراق وأفغانستان، وباستخدام حماس وحزب الله ضد إسرائيل وغيرها من بلدان المنطقة، وقد تلجأ إيران أيضاً إلى تعطيل مرور النفط، الأمر الذي لا بد وأن يؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعاره وتوجيه ضربة أخرى إلى التعافي الاقتصادي الأميركي والعالمي.

فضلاً عن ذلك، ورغم أن الضربة الوقائية قد تؤدي إلى تأخر الجهود النووية الإيرانية، فإنها لن تمنع النظام من إعادة بناء برنامجه، بل وقد تؤدي إلى تفاقم المشاكل التي تواجهها المحتملة، فإن الهجوم المسلح على المنشآت النووية الإيرانية لا بد وأن يظل يشكل احتمالاً واضحاً، وذلك نظراً للتكاليف الاستراتيجية الباهظة المترتبة على حيازة إيران للسلاح

العقوبات الجديدة على إيران... "جعبة بلا طحين"

سوزانا مالوني

يشكك كثير من المحللين الأميركيين في فاعلية العقوبات الأميركية ومقدرتها على إثراء طهران عن طموحاتها النووية، فرغم أن العقوبات قد فرضت تكاليف كبيرة على طهران، فإنه من الواضح أيضاً، كما تقول الباحثة الأميركية المتخصصة في الشؤون الإيرانية سوزانا مالوني، أنه ورغم من مدة ونطاق الضغوط الاقتصادية الأميركية على إيران، فإن العقوبات لم تنجح في تحقيق هدفها النهائي، وهو التأثير على السياسة الخارجية الإيرانية، وترجع مالوني في دراسة لها تحت عنوان "فرض عقوبات على إيران: لو كان الأمر بهذه البساطة!" نشرت في دورية "واشنطن كوارتيرلي" عدد يناير 2010، فنشل العقوبات إلى ثلاثة أسباب رئيسة تتمثل في:

الطابع الأحادي للعقوبات

طوال 30 عاماً، كما تقول مالوني، لم تخط العقوبات التي فرضتها واشنطن على طهران إلا بحد أدنى من تعاون المجتمع الدولي بما في ذلك حلفاء الولايات المتحدة الرئيسيين، وتضرب مثلاً على ذلك بأزمة الرهائن، ففي ذروة الأزمة رفض حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيون التماسات واشنطن بالانضمام إلى العقوبات متعددة الأطراف ضد النظام الثوري، وبدلاً من ذلك لم يفرض الأوروبيون إلا قيوداً محدودة على التجارة مع إيران، والمفارقة أنه مع استحكام العداء بين الولايات المتحدة وطهران، فإن التجارة الأوروبية مع النظام الثوري قد شهدت توسعاً كبيراً، بل وتخلت أوروبا عن العقوبات المتواضعة التي فرضتها إبان أزمة الرهائن.

ومنذ تلك الأعوام الميكرة، لم تترجم المخاوف الأوروبية، وفقاً لمالوني، حول السياسة الخارجية الإيرانية إلى أي رغبة مؤازرة في إنهاء العلاقات الاقتصادية التاريخية مع إيران، وهورر الأعوام أخذت علاقات إيران الاقتصادية في التمدد وأصبحت أكثر تعقيداً، ومن ثم فإن الاعتماد على الحلفاء في فرض عقوبات على إيران أصبح أكثر صعوبة، ورغم الحديث الصارم لأوروبا فإنه ليس من الواضح ما إذا كانت لديها رغبة واضحة في فرض عقوبات على إيران، وما ينطبق على أوروبا، ينطبق على كل من روسيا والصين، فالدولتان لديهما علاقات اقتصادية قوية مع طهران، كما أنهما تعارضان أي عقوبات صارمة ضد النظام الثوري.

التدابير المضادة الإيرانية

السبب الثاني لعدم فاعلية العقوبات من وجهة نظر مالوني هو التدابير المضادة التي اتخذتها طهران، وفي الجدل الأدنى كان التحدي الإيراني لفظياً يقوم على أساس إنكار أي أثر للعقوبات على الاقتصاد الإيراني، بل إن الحظر الأميركي المفروض على إيران منذ ثلاثين عاماً يعد مصدر فخر للمسؤولين الإيرانيين.

إضافة لذلك، يشهد المسؤولون الإيرانيون دائماً على أن فرض العقوبات قد أفاد إيران عن طريق تعزيز قدراتها المحلية وسيادتها، وفي هذا السياق شددت إيران على أن خطط الولايات المتحدة لتقييد مبيعات البنزين المستورد من شأنها أن تعزز برنامج الإصلاح الاقتصادي للحكومة الإيرانية، وكما قال سعيد جليلي، كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين في حوار مع صحيفة ألمانية قبيل الاجتماع مع مثليين من دول (1+5): "لقد عشنا مع العقوبات لمدة 30 عاماً، هم لا يستطيعون أن يدفعوا أمة عريقة مثل إيران إلى أن جثو على ركبتها"، مضيفاً "إنهم لا يخيفوننا، على العكس من ذلك، إننا نترقب بعقوبات جديدة من شأنها الحد من الاستهلاك وزيادة الاكتفاء الذاتي!"



وبعيداً عن هذا الموقف الرمزي، فقد سعت إيران إلى الحد من تأثيرها بالضغوط الاقتصادية الخارجية عبر مجموعة من التكتيكات، ففي الآونة الأخيرة، دشّن المسؤولون الإيرانيون مجموعة متنوعة من الخطط الرسمية من شأنها الحد من استهلاك البنزين، وتعزيز استخدام الغاز الطبيعي المضغوط في قطاع النقل، إلى جانب تنمية الإنتاج المحلي من الغاز.

السياسة الأمنية تواجه الضغوط الاقتصادية

تشير مالوني إلى أن الضغوط الاقتصادية وحدها غير قادرة على إدخال تعديلات جوهرية على السياسة الخارجية الإيرانية، لاسيما بشأن القضايا التي تعتبرها القيادة الإيرانية مركزية بالنسبة لأمن الدولة وبقاء النظام، بل إن العقوبات من شأنها أن تزيد من تماسك النظام ومن الدعم الشعبي الذي يحظى به.

وتنتقد مالوني الحجة القائلة بأن العقوبات يمكن أن تقدم فائدة معينة في فرض تغيير في القيادة الإيرانية، فهذه الحجة "لا يوجد لها أساس في التاريخ أو في الخطاب الحالي لزملاء المعارضة، فالإيرانيون دائماً ما عبروا عن استيائهم من حكومتهم والعقوبات وما تنتج من تأثير على الاستثمار والعمالة وفرص التفاعل الدولي". ورغم من أن النظام يواجه تحدياً داخلياً لم يواجهه من قبل، وفقاً لمالوني، فإن افتراض أن العقوبات من شأنها أن تعزز المعارضة تبدو محدودة في أحسن الأحوال، وذلك لأن العقوبات لن تلجأ أكبر العقبات التي تواجهها المعارضة وهي عدم وجود استراتيجية متماسكة، وكذلك قدرة النظام المستمرة على القمع.

عقبات أمام جهود الكونغرس

إضافة إلى الأسباب التي طرحتها سوزانا مالوني، أشار GAL LUFT الصادر عن "معهد تحقيقات الأمن" في أغسطس 2009 إلى أن العقوبات التي تستهدف قطاع الغاز في إيران قد لا تكون ذات فاعلية كبيرة، ويرجع ذلك إلى مجموعة من التغييرات التي شهدتها قطاع الطاقة الإيراني وهيكلة الاستثمارات به خلال عام 2009، تتمثل في:

أولاً: انخفاض واردات البنزين الإيرانية إلى حوالي 25% من الاستهلاك المحلي خلال عام 2009، ومن المرجح ألا تتجاوز هذه النسبة حوالي 15% خلال العام الجاري 2010، وبحلول عام 2012 سوف تتمكن طهران من الاكتفاء ذاتياً من إنتاج البنزين المكرر إذا استمر نمو الصناعات التكريرية على مستواه الراهن، ويتوازي ذلك مع إعلان الحكومة الإيرانية عن برنامج للاعتماد على الغاز الطبيعي كبديل للبنزين في السيارات والمصانع مع توفير دعم حكومي كامل لهذا الاتجاه خاصة وأن إيران تمتلك ثالث أكبر احتياطات للغاز الطبيعي في العالم بما يقدر بحوالي 16% من إجمالي الاحتياطات العالمية ومن ثم تمّ إحلال حوالي 10% من استهلاك البنزين المحلي بالغاز الطبيعي ومن المرجح أن تتصاعد هذه النسبة بالنظر

إلى انخفاض سعر الوحدة الحرارية من الغاز بالمقارنة بالبنزين.

ثانياً: إن الشركات الأميركية لا تعد بأي حال من الموردين الرئيسيين للبنزين المكرر لإيران وإنما تشمل قائمة الموردين شركات أوروبية وصينية مثل شركة "فيتول" السويسرية وشركة "توتال" الفرنسية والشركة البريطانية للبترول، وشركة "ريلينس" الهندية، وهذه الشركات الخاصة قد تلجأ لتأسيس فروع مستقلة لها بإيران لتوريد البنزين بحيث لا تتأثر بالعقوبات الأميركية لأنها سوف تعتمد على التمويل والضمانات المصرفية الإيرانية، ثالثاً: تعتمد إيران على الاستثمارات الصينية في برنامجها لتوسيع نطاق صناعاتها التكريرية وتقوم شركة "سينوبك" الصينية في الرحلة الراهنة بزيادة القدرة الإنتاجية لمصانع التكرير الإيرانية في "تبريز" و"شازاند" بإضافة حوالي 3,3 مليون جالون يومياً لإنتاجهما من البنزين، كما أن اتجاه إيران للاستثمار في معامل تكرير مشتركة خارج أراضيها في ماليزيا وإندونيسيا وسورية سوف يؤدي لمضاعفة إنتاجها اليومي من البنزين.

رابعاً: تعد إيران من أكبر الدول المنتجة للميثانول في العالم وهو أحد مشتقات الإيثانول الذي يتم اشتقاقه من المنتجات الزراعية إلا أن إيران تعتمد على الفحم والغاز الطبيعي في إنتاجه، ولدى إيران حوالي 4 معامل كبرى لإنتاج الميثانول وتقوم حالياً بإنشاء معملين جديدين لزيادة طاقتها الإنتاجية من الميثانول بحوالي 60%.

خامساً: وقعت إيران في مايو 2009 تعاققات مع باكستان لإنشاء خط أنابيب غاز لإمداد السوق الآسيوي بالغاز الإيراني، كما أعلن وزير البترول الهندي عن رغبة بلاده لمد خط الغاز الإيراني إلى نيودلهي للاعتماد على واردات الغاز الإيراني في توليد الكهرباء وتواكب ذلك مع توقيع طهران لتعاقدات مع تركيا لربط القارة الأوروبية بخط غاز إيراني يمر بمنطقة تركمنستان ليرتبط مع خط الغاز الأوروبي الجديد في نابوكو الذي يمكن أن يدفع بصادرات الغاز الإيرانية لقبول القارة الأوروبية، ومن ثم يمكن لإيران المساومة لفترة طويلة لاستبدال واردات البنزين بصادرات الغاز مع شركاتها في أوروبا وآسيا.

ومن ثم يمكن القول إن العقوبات الأميركية التي يسعى الكونغرس لفرضها على طهران لن تكون بالفاعلية التي تتصورها القيادات في الحزبين "الجمهوري" و"الديمقراطي"، كما أن تطبيقها على الشركات والمؤسسات الأجنبية لن يكون يسيراً بالنظر إلى قدرة تلك المؤسسات على إنشاء فروع مستقلة لها في إيران لتولى عمليات الشحن والتأمين المالي كافة للصاحبة لاستيراد طهران للبنزين، كما أن الاستثمار في قطاع الطاقة الإيراني قد أضحت مصلحة وطنية بالنسبة لبعض الدول خاصة الصين وروسيا، ومن ثم تعارض تلك الدول تصعيد الضغوط الاقتصادية على إيران لارتباطها بشراكة جارية متعددة المسارات مع طهران.

تقرير واشنطن

استبيان أوف أميركا ميريل لينش يظهر اتجاه مديري صناديق الاستثمار إلى أمان الحيازات النقدية بدلاً من الأسهم

كشف الاستبيان الشهري لمصرف أوف أميركا ميريل لينش لآراء مديري صناديق الاستثمار لشهر شباط، عن إعادتهم هيكلية تركيبة محافظتهم الاستثمارية في رد فعل قوي لتوقعاتهم بتباطؤ الانتعاش الاقتصادي في منطقة اليورو والصين، ولقلقهم من استبعاد رفع أسعار الفائدة الأوروبية وتوقع تقييد السيولة النقدية في الصين، وأوضح الاستبيان أن المستثمرين خفضوا من توقعاتهم بنمو الاقتصادات الأوروبية والصينية وجأوا إلى أمان الحيازات النقدية بدلاً من الأسهم، مع تزايد نسبة استبعادهم لقيام المصرف المركزي الأوروبي برفع أسعار فوائده عام 2010، وجاءت ردود فعل المديرين على أسئلة الاستبيان على خلفية الأزمة الاقتصادية التي تشهدها بعض الدول الصغيرة في الاتحاد الأوروبي، ومخاوف تشديد الصين لقيودها على السيولة النقدية، ما يفسر سبب تراجع أسواق الأسهم العالمية بنسبة 8.9 في المئة خلال فترة الاستبيان.

كما ارتفعت نسبة عمليات التحوط إزاء المخاطر المحتملة، وجلت في ارتفاع الأرصدة النقدية العالية للمستثمرين من 3.4 في المئة في يناير إلى 4 في المئة في شباط، وخفضت صناديق التحوط نسبة استثماراتها العززة بالفرض من 1.33 مثل إلى أقل من مثل واحد، وتخلصت الصناديق الأوروبية من حيازاتها من أسهم القطاع المالي، وسط مخاوف من انكشافها أمام اضطراب الاقتصادات الأوروبية، ويقول المستثمرون العالميون الآن، إن أوروبا هي المنطقة التي يريدون تخفيض نسبة استثماراتهم في أسهمها أكثر من أي منطقة أخرى في العالم.

تباطؤ في النمو وقال جاري بيكر، رئيس دائرة استراتيجية الأسهم الأوروبية في شركة مصرف أوف أميركا ميريل لينش للبحوث العالية: "يسأل المستثمرون عما إذا كانت هذه التوجهات تعبر عن مجرد مرحلة تباطؤ في النمو أم أنها تشير إلى تحول جذري في التوجهات، ونعتقد أن الاحتمال الأول هو الأصح"، من ناحية، قال مايكل هارنت، كبير المحللين الاستراتيجيين للأسهم العالمية في شركة مصرف أوف أميركا ميريل لينش للبحوث العالية: "أدت المخاوف المتزايدة بشأن الديون السيادية الأوروبية وتقييد الائتمان والسيولة النقدية في الصين، إلى ارتفاع نسبة المستثمرين الراغبين في الاستثمار في الأصول النقدية المقومة بالدولار الأميركي إلى أعلى مستوياتها في 10 سنوات، وحول أسهم المصارف إلى أقل القطاعات استقطاباً للمستثمرين في الاقتصاد العالمي".